بكذب الاولى وكلام السبكي على ما اذا تلفت ولا تواتر او لم يقطع بكذب الاولى والله اعلم **مسئلة** اذا وضع المرتهن المرهون في حرز مثله ثم سافر والرهن يحرز بين متاعه وعليه حائز فرق الرهن والمتاع معاوشاع ذلك فهل يضمن المرتهن ام لا افتونا ماجورين اجاب رضي الله عنه ان المرتهن اذا اراد سفرا فليعلم مالك الرهن بذلك حتى يجعل في المرهون بقضية اذنه من السفر به او تركه في محله الذي هو فيه او جعله عند عدل فان سافر ولم يعلم المالك ومع تيسر ذلك صار ضامنا مطلقا حيث لم يسبق من المالك له الاذن في تركه في محله عند الاذن السفر وان لم يتيسر اعلام المالك لنحو غيبته او حبس لا يمكن الوصول اليه جعله مخلصه كالوديع كما هو قضية كلام الاصحاب وصرح به البغوي وغيره وحكمه انه ان وجد قاضيا ثقة مامونا دفع المرهون اليه وعلى القاضي حينئذ له والاشهاد على نفسه بقبضه فان امره القاضي به فعله لثقة كفى بل قيل انه ولا دفعا للتهمة عن نفسه وان لم يجد قاضيا بصفته الا مانه دفعه الى امين ويلزمه الاشهاد عليه ويكفي فيه العدالة الظاهرة حيث لم يوجد عدل باطنا والحالة هذه تركه في حرز مثله مع اعلام امين به وان لم يره اياه ان كان الامين يسكن الموضع او يراقبه من سائر الجوانب ويكفي اعلام امراة ثقة عدلة الا ان يقال ان هذا الاعلام ايتمان للاشهاد ويتجه وجوب الاشهاد عليه ان كان بحيث يمكن مراجعته لانه والحالة هذه كانه في يده وان كان الامين بحيث لا يمكن اخذه لم يجب الاشهاد كما هو ظاهر كلام الاصحاب فان ترك ما مر مع العذر لم عليه صار ضامنا ومنه جعله عند عدل مع وجود قاضي بعده مامون كما نحه الشيخان تبعا للبغوي وجماعة وان نقل مقابله وهو عدم الضمان بناء على التخيير بين القاضي والعدل عن النص والاكثرين والحاقي القاضي بتوسطه غير الثقة فوجوده كعدمه فيتعين العدل قطعا

ومنه

ومنه قال الغارة اما في زماننا فلا يضمن بالايداع لثقة حلوجود القاضي في وجهها واحد الماظهر من فساد الحكام والاذرعي حمل الخلاف انما هو في القاضي الامين بلا شكاه وحيث كان القاضي غير ثقة صار الامين ضامنا

باعلامه كما نقله في مسئلة في باب الملتقط عن صاحب الموضح واقروه فلو كان القاضي عالما بالرهن المذكور وخان المرتهن من عدوله عنه الى العدل فتنة في نفسه او ماله كان ذلك عذرا يجوز له السفر بالمرهون اذا كان امنا او كان خوف السفر اقل من خوف الحضر هذا خلاصة ما ذكره الاصحاب في الوديعة **وقال** ما ان حكم المرهون مثلا من حرز مثله كما في السؤال كان المرتهن المذكور قد اعلم به ثقة يسكن الموضع او يراقبه مراقبة تامة وكان ذلك لعدم وجود المالك او وكيله ولعدم وجود القاضي حسا او شرعا لكونه جائرا او كان قد اشتهر على الثقة الذي اعلمه بكون المرهون في الحرز او ترك الاشهاد لعذر او كان الثقة بحيث لا يمكنه اخذه لم يضمن والله اعلم **مسئلة** قال الشيخ الامام رضي الله عنه اعلم حفظك الله قلبك وقالبك وانا لك من كل ضير حماك اعلم انا نقلته اعن خط بعضهم من صحة اربعان ولي البالغة الرشيدة بصحة اقرها بلا وكالة منها وان ذلك هو القياس فلا ريب ولا التباس ان ذلك جدير بالتضعيف وحقيق بالتزييف عليه حريه ونفيه غير صحيحه بل هو تصرف فضولي بلا مين وهو غير صحيح في جديد القولين الذي صار القديم عنده كالاكثر عند عين وقوله لان ذلك وثيقة لها حفظها الذي يثبت له فيه باذنها اعله علله صدرت عن فكر كليله اذ ليس كل من ملك التصرف في شيء ملك التوثق به بدليل ان الوكيل في بيع لا يملك الارتهان بثمنها الذي يؤتى العقد به دون اذن منوبه وقياس الارتهان على الجاه والاشهاد ظاهر الفساد اذ هو انما يكون اذا كان المدين موافقا ولم يجد سالك هذا المسلك فارقا امتامع قيام الفرق فلا يصلح